Distribution: Restricted EB 2004/83 R.21/Rev.1 2 December 2004
Original: English البند 11 (ب)(iv) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1-2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية زامبيا

من أجل

برنامج التمويل الريفي

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة البرنامج iv

موجز القرض v

موجز البرنامج vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 3

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع جمهورية زامبيا 4

الجزء الثاني – البرنامج 5

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 5

باء – أهداف البرنامج ونطاقه 6

جيم – عناصر البرنامج 6

دال – التكاليف والتمويل 10

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 12

واو – التنظيم والإدارة 12

زاي – المبررات الاقتصادية 13

حاء – المخاطر 13

طاء – الأثر البيئي 14

ياء – السمات الابتكارية 14

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 14

الجزء الرابع – التوصية 15

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 17

الذيول

		الصفحة
الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**قروض الصندوق السابقة في زامبيا**	**2**
الذيل الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الذيل الرابع:	**تكلفة وتمويل البرنامج**	**6**
الذيل الخامس:	**ترتيبات التنفيذ والمسؤوليات**	**7**
الذيل السادس:	**الجدول التنظيمي**	**11**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	زامبيا كواتشا
1.00 دولار أمريكي	=	4700 زامبيا كواتشا
1000.00 زامبيا كواتشا	=	0.2128 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية زامبيا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

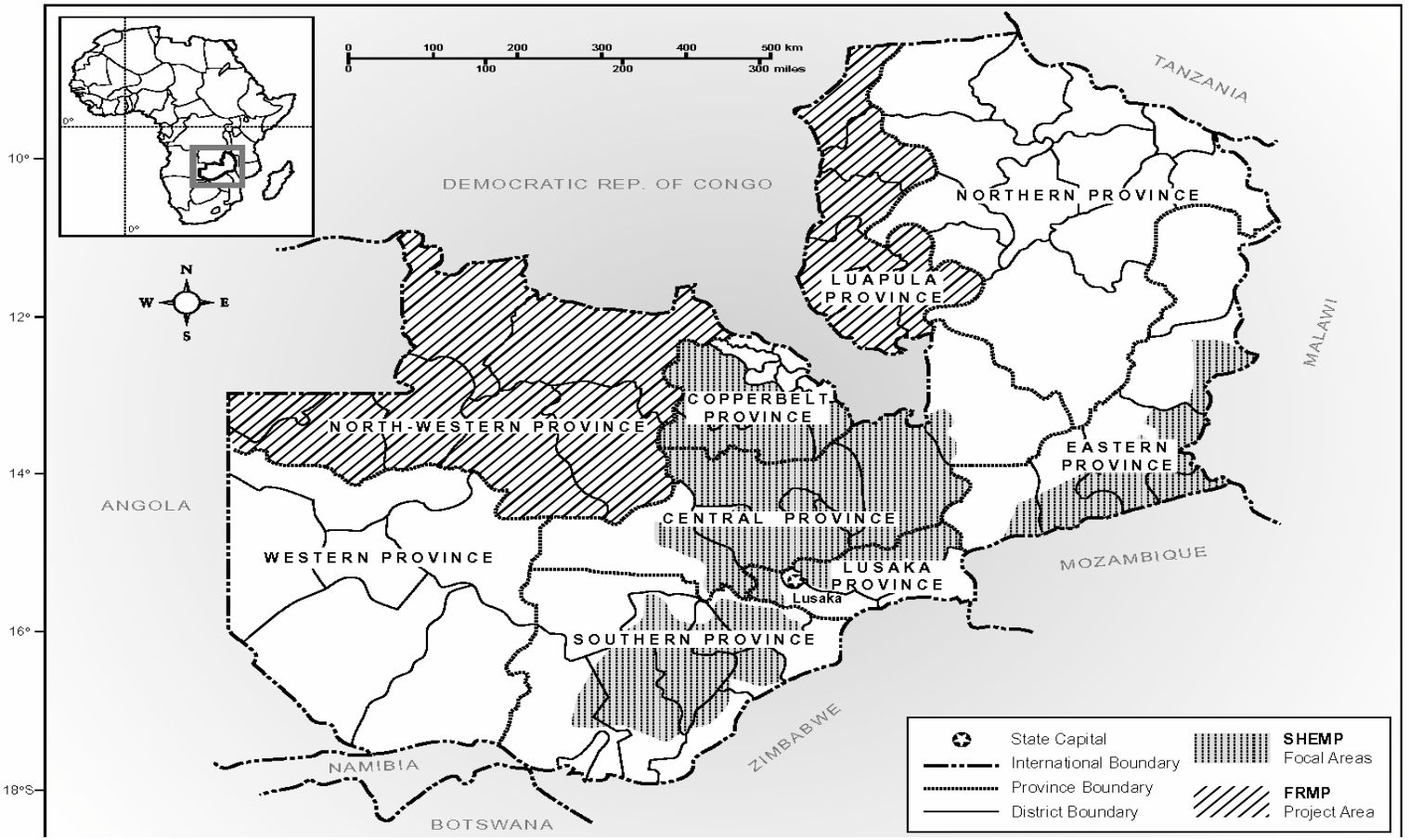

المصدر: جامعة تكساس لدى مكاتب أوستن.

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية زامبيا

برنامج التمويل الريفي

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية زامبيا
الوكالة المنفذة:	وزارة المالية والتخطيط الوطني
التكلفة الكلية للمشروع:	17.43 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	9.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 81 13 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
مساهمة المقترض:	3.04 مليون دولار أمريكي
مساهمة المؤسسات المالية:	000 431 دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	000 144 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

البرنامج. لقد تم تصميم برنامج التمويل الريفي ضمن إطار استراتيجية زامبيا للحد من الفقر وخطة تنمية القطاع المالي. هذا البرنامج هو المداخلة الأولى في نطاق التزام الصندوق بدعم تنمية الخدمات المالية الريفية طويلة الأمد. وسيقوم البرنامج بتنمية المؤسسات المالية المجتمعية، وتوسيع الخدمات المصرفية الريفية، وتكثيف وتوسيع إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة التعاقدية وترويج الخدمات المالية الجديدة الملائمة للمناطق الريفية، وإيلاء اهتمام خاص لمتطلبات أفقر الناس. وستشكل هذه المداخلات الأساس لتحسين الإطار المؤسسي والسياساتي للخدمات المالية الريفية.

من هم المستفيدون؟ ستستفيد من البرنامج، بشكل مباشر (i) 30 000 أسرة ريفية فقيرة تساهم في جمعيات الادخار والائتمان؛ (ii) 100 000 أسرة ريفية والمشروعات الصغيرة التي تتمتع بوصول إلى الخدمات المصرفية الريفية بما في ذلك 15 000 أسرة ومشروعات صغيرة تتمتع بوصول إلى الائتمان؛ (iii) المشروعات المتوسطة إلى كبيرة الحجم التي تقوم بتكثيف أو توسيع علاقة تعاقدية مع 60 000 أسرة ريفية، بعضها سيصل أيضا إلى الخدمات المصرفية الريفية؛ (iv) عدد غير محدد من الأسر المستفيدة من المنح المرافقة للبرنامج المقدمة إلى مشاريع الخدمات المالية، بما في ذلك تلك المنح التي تستهدف الفقراء في الريف مثل الأسر التي تترأسها النساء والأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وقد يصل عدد الأسر الريفية المستفيدة مباشرة من البرنامج إلى 150 000 أسرة ريفية.

لماذا هم فقراء؟ تستطيع العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية أن تفسر انتشار الفقر الريفي الحاد في زامبيا. فبعد الاستقلال، تم استخدام الدخل العام المستمد من التعدين لتمويل التوسع الاقتصادي الحضري الذي قادته الدولة وإهمال الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة وعرقلة تنمية الأعمال الزراعية. ولعقدين من الزمن حدت المشاكل المتكررة المرتبطة بإدارة الاقتصاد الكلي من سرعة التنمية، حتى خلال العقد والنصف الفائت في ظل التحرر الزراعي التقدمي، فإن انخفاض الدخل العام المستمد من التعدين قد جعل الاستمرار في المستويات السابقة للخدمات العامة غير مجدٍ اقتصاديا. وإن ضعف القيود على الإنفاق العام ومحدودية تحديد أولويات الإنفاق المناصر للفقراء قد أضيف لهذه المشاكل.

ماذا سيقدم البرنامج لهم؟ لقد أثبتت مجموعات الادخار والائتمان على أنها مصدر للتمكين الاجتماعي، لا سيما النساء، حيث تجلب الفوائد للمجتمعات من خلال تمكين أعضائها من توليد المدخرات والوصول إلى القروض الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، تمكن المصارف القروية أعضاءها من الوصول إلى قروض اكبر للاستثمار في النشاطات المولدة للدخل. إن النجاح في إعادة بناء رأس المال وتنمية المصرف الوطني للادخار والائتمان سيحسن الوصول إلى الخدمات المصرفية الريفية لجزء رئيسي من المجتمع الريفي. وسيتم ذلك محليا من خلال الادخار الأسري وتحويل الأموال، وإلى درجة صغيرة من القروض، وسيتم ذلك مؤسسيا من خلال تحويل الأموال للهيئات الحكومية، وتجاريا من خلال تشغيل رأس المال والتمويل الاستثماري وتسهيلات ضمان الودائع وتحويل الأموال. وسيقوم مرفق الائتمان لإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة التعاقدية التابع للبرنامج بتمكين عدد إضافي من أصحاب الحيازات الصغيرة من البدء بنشاطات الإنتاج التعاقدية التي توفر مردوداً أعلى مما هو متوفر. وسيساعد مرفق السمات الابتكارية والانتشار على تطوير منتجات تمويل ريفي جديدة بما في ذلك تلك التي يسهل الوصول إليها من قبل الأسر التي تترأسها النساء والأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

كيف سيساهم المستفيدون في البرنامج؟ تقوم المجتمعات بإدارة مجموعات الادخار والائتمان. ويمكن لجمعيات الادخار والائتمان التراكمية من الوجود في مختلف مراحل التطور حيث يكون أدناها مرافق الادخار التي تعتبر ذات قيمة لأفقر الناس بما في ذلك الأسر التي تترأسها النساء والأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وستقرر المجتمعات أي مستوى هو أكثر ملاءمة وسرعة للانتقال إلى المستوى الأعلى. وبمرور الزمن سيصبحون زبائن للفرع المحلي للمصرف الوطني للادخار والائتمان، إما بشكل فردي أو كأعضاء في مؤسسة مالية مجتمعية. وغالبا ما سيشارك أصحاب الحيازات الصغيرة الأقل فقرا في الزراعة التعاقدية وبالتالي يصبحون من المستفيدين من مرفق الائتمان.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية زامبيا
من أجل
برنامج التمويل الريفي

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية زامبيا بما قيمته 9.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 13.81 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، وذلك من أجل تمويل برنامج التمويل الريفي. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تقع زامبيا محصورة باليابسة على السهل الإفريقي الجنوبي المتوسط وتبلغ مساحتها 610 752 كم^2. ويتزايد عدد السكان البالغ 10.4 مليون نسمة بنسبة 1.5% سنويا بالمقارنة مع 2.8% خلال العقد الماضي. وبسبب التركيز التاريخي على التعدين والصناعات المرتبطة به، يعيش غالبية السكان مع مسار ما يسمى بالخط الحديدي الذي أنشىء قبل الاستقلال في 1964 لربط جنوبي روديسا مع ليفينغستون ولوساكا مع الحزام النحاسي. ولهذا السبب فإن 60% فقط من السكان ريفيون. ومع الاستقلال ورثت البلد قطاع تعدين سابق التأسيس وكانت مزدهرة نسبيا وفقا للمقاييس الإقليمية. ومنذ ذلك الحين تسبب ضعف الإدارة الاقتصادية والتوجه المركزي للاقتصاد وانخفاض الأسعار العالمية للنحاس بزيادة فقر السكان. وقد تفاقم الفقر خلال العقد الماضي بسبب أثر فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز الذي ساهم في تخفيض متوسط عمر الفرد إلى أقل من 33 سنة. ويتم تصنيف البلد الآن بين الدول الأقل نموا ويبلغ الدخل الوطني الإجمالي للفرد 380 دولارا أمريكيا. وثلاثة أشخاص من كل أربعة في زامبيا هم فقراء. ففي المناطق الريفية 83% من السكان هم من الفقراء بينما يعتبر 71% منهم في فقر مدقع. ويعيش العديد من أفقر الناس في أسر تترأسها النساء وأسر تعاني من فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. ومنذ مقتبل التسعينات ساعدت الإصلاحات الاقتصادية في الحد من التدهور الاقتصادي. ولكن التقدم البطيء في عملية الخصخصة المترافق مع ضعف في ضبط الإنفاق العام ووضع الأولويات أعاق التنمية. وبلغ متوسط النمو الاقتصادي فقط 2% خلال السنوات الثماني الماضية. وتنتهج الحكومة حاليا

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

برنامج الحد من الفقر ومرفق النمو الذي يدعمه صندوق النقد الدولي، ومن المتوقع أن تصل البلد إلى نقطة الإنجاز في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 2005. ولقد تحسن أداء الاقتصاد الكلي بشكل ملحوظ في عام 2004، فعلى سبيل المثال انخفض معدل أذونات الخزانة لـــ 91 يوما من 30% في 2003 إلى 11% في أغسطس/آب 2004.

2 - تساهم الزراعة بحوالي 20% في الناتج الإجمالي المحلي وهي هامة كمصدر دخل للفقراء ومصدر غذاء لسكان المدن. وقد نما القطاع بمعدل 4.5% سنويا خلال التسعينات. وقد تفاوت الأداء مؤخرا بسبب سنين الجفاف. ففي عام واحد تتم زراعة من 1.5 إلى 2.0 مليون هكتار من 42 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي بالإمكان زراعتها. يعتمد إنتاج المحاصيل بشكل عام على الأمطار ويتميز بالذرة والذرة السكرية والكسافا والدخن وبشكل خاص المحاصيل النقدية بما فيها القطن والتبغ والخضر التي تحظى بأهمية متزايدة. ويشكل أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يزرعون من 1 إلى 5 هكتارات من الأرض 90% من مجتمع المزارعين ويساهمون بحوالي 70% من الإنتاج الزراعي و80% من التوظيف الزراعي. وكذلك يقدم المزارعون الجدد والمزارعون الكبار أيضا مساهمات هامة مع حوالي اثنتي عشرة منشأة صناعية تتكامل مع التصنيع الزراعي. ومنذ بداية التسعينات بدأت الحكومة بالانسحاب من الأسواق الزراعية وتقوم بخصخصة الشركات التي تمتلكها الحكومة. وقد تسبب هذا بظهور تجار صغار في المناطق الريفية وسهل تأسيس العمليات الزراعية التعاقدية في القطن والفلفل الحار والخضر الطازجة التي توفر لأصحاب الحيازات الصغيرة المدخلات على أساس قروض. وبقي الاستثمار في القطاع الزراعي منخفض يقيده ارتفاع التكاليف والوصول المحدود للتمويل وضعف البنية التحتية وأسواق غير مطورة وأيضا بسبب عدم الوضوح فيما يتعلق بدور الحكومة المستقبلي في الأسواق الزراعية. وبشكل عام ليس للمشروعات الأصغر وصول إلى الخدمات المالية وحتى المشروعات الأكبر فإنها تعاني من عدم الوصول إلى التمويل طويل الأمد.

3 - وقبل عام 1990، سيطرت المؤسسات الحكومية على أسواق التمويل الزراعي التي ركزت على توفير الائتمان للبذور والأسمدة. وبمرور الزمن، أصبحت عمليات الحكومة في أسواق الذرة والأسمدة غير مجدية اقتصاديا. وبإيقاف هذه العمليات تم إغلاق هذه المؤسسات. وبدأت عملية تحرير القطاع المالي في عام 1992. وعانى القطاع المصرفي من عدم الاستقرار وفشل عدد من المصارف في السنوات اللاحقة. وخلال التسعينات أصبح مصرف زامبيا مسؤولا عن الإشراف على القطاع المالي بما في ذلك المؤسسات المالية غير المصرفية. ولقد تم إصدار تعديلات على القوانين المصرفية وأنظمة القطاع المالي الأخرى ويوجد الآن أساس صلب لتشغيل وضبط القطاع. ولكن القطاع المالي غير الرسمي ضعيف التطور على الرغم من وجود خمسين مؤسسة تمويل صغير تخدم المناطق الحضرية بشكل عام ولم تحقق أية مؤسسة تمويل صغير الاستدامة المالية بعد. وتتوفر لدى مؤسسات التمويل الصغير قدرة أدنى وخيارات أقل لتنمية التمويل الريفي بالمقارنة مع العديد من الدول الأخرى في المنطقة. ولكن تستطيع بعض مؤسسات التمويل الصغير توفير خدمات لتنمية المؤسسات المالية المجتمعية. ويوجد على المستوى المجتمعي ترتيبات الخدمات المالية؛ أكثرها انتشارا الادخارات الدوارة وجمعيات الائتمان المنتشرة بين النساء الفقيرات، وجمعيات الادخار والائتمان التراكمية التي هي أكثر مرونة واستجابة لطلب الأعضاء. إن أكبر مصدر للائتمان الزراعي هو شركات الزراعة التعاقدية في القطن والبستنة والتبغ التي توفر لأصحاب الحيازات الصغيرة المدخلات ومواد رأس المال الصغير على أساس القروض.

4 - وبعد إجراء تقييم لاستقرار الأنظمة المالية في عام 2002، قامت الحكومة بإعداد خطة تنمية القطاع المالي التي توفر التوجه الكلي – والإطار التنظيمي– لتنمية القطاع المالي. وتولي الخطة أولوية لتنمية سياسة واستراتيجية للتمويل الريفي كأسلوب لمساعدة الحكومة على توفير الخدمات المالية لسكان الريف. وتعالج أيضا عددا من القضايا التي أثارها التقييم بما في ذلك القضية المعلقة منذ أمد طويل من أجل حل المؤسسات المالية غير المصرفية التي تمتلكها الحكومة مثل المصرف الوطني للادخار والائتمان ومصرف زامبيا للتنمية. وخلال عام 2004، ساعدت المساعدة التقنية التي مولها صندوق النقد الدولي الحكومة على تقييم خطط تنمية هذه المؤسسات. وقد تمت مراجعة خطة تنمية المصرف الوطني للادخار والائتمان كجزء من تصميم البرنامج الحالي. توصلت الحكومة ومصرف زامبيا مؤخراً، بالتشاور مع موظفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى قرار بشأن خطط العمل التي ستؤدي إلى حسم مسألة المصرف الوطني للادخار والائتمان ومصرف زامبيا للتنمية. وتشمل خطط العمل تدعيم السلطات الإشرافية لمصرف زامبيا.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

5 - لقد قدم الصندوق عشرة قروض لزامبيا من أجل تمويل ثماني مداخلات انتهت ست منها. ومن المداخلات المغلقة تمت الموافقة على أربع منها قبل حدوث عملية التحرير الاقتصادي، وسعت إلى المساهمة في الحد المستدام من الفقر الريفي ضمن السياسة السائدة والبيئة المؤسسية. أما الاثنتان المتبقيتان واللتان تم إغلاقهما مؤخرا، فقد تم تنفيذهما من خلال الهيئات الحكومية القائمة كجزء من برنامج استثمار القطاع الزراعي المنفذ في منتصف التسعينات لتعزيز الأمن الغذائي الأسري، وتخفيف العرضة للخطر وتنويع الدخل من خلال تحسين الوصول إلى خدمات الدعم والأصول المنتجة. ولقد واجهت هاتان المبادرتان مصاعب إدارية أثناء التنفيذ بما في ذلك الشراء والإنفاق وصعوبات في تحقيق الأهداف بسبب عدم توفر القدرات لإدارة وتوصيل الخدمات والاستثمارات. ولقد استفادت المبادرتان قيد التنفيذ وهما برنامج التسويق ومجتمعات أصحاب الحيازات الصغيرة ومشروع إدارة موارد الغابات من هذه الدروس. وقد تم التعاقد مع الوكالات التي تتمتع بالقدرة على توفير الاستثمارات والخدمات للقيام بمسؤولية التنفيذ تحت التنسيق والإدارة الكلية للوزارة الحكومية. ولقد جلبت ترتيبات التنفيذ التعاقدية عدداً من التحديات الجديدة المتعلقة بالإدارة والتي يتم تجاوزها تدريجيا. واستمرت إجراءات التوريد الحكومية المعقدة في عرقلة التنفيذ. ويعكس تصميم برنامج التسويق ومجتمعات أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يهدف إلى تحسين نقاط ارتباط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق، الإدراك بأنه على الرغم من ضرورة تحسين الوصول إلى الخدمات المالية من أجل التكامل مع تحسين روابط السوق إلا أن تحقيق تنمية الخدمات المالية الريفية من الأفضل أن يتم بوضع تركيز خاص على التمويل الريفي.

6 - ويعود تاريخ أقرب تجربة للصندوق في مجال التمويل الريفي إلى المرحلة الثانية من مشروع التنمية الزراعية في المحافظة الشمالية الغربية الموافق عليه في عام 1991. وفرّ المشروع خطوط ائتمان إلى مصرف زامبيا للتنمية وإلى اتحادات الائتمان وجمعيات الادخار، وقد ساهم الأداء المتدني إلى التوسع المستند على العرض لنشاطات اتحادات الائتمان وجمعيات الادخار بحيث تخطى قدرات هذه المؤسسات ولم يتماش مع أساليب التشغيل الصحيحة لمؤسسة مالية تستند إلى العضوية.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع زامبيا

7 - **سياسة زامبيا من أجل استئصال الفقر** – انتهى إعداد استراتيجية زامبيا للحد من الفقر في عام 2002 وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق نمو اقتصادي واسع وإلى الحد من الفقر. والأهداف الرئيسية هي (i) ترويج النمو الاقتصادي والتنوع في الإنتاج والصادرات؛ (ii) تحسين توريد الخدمات الاجتماعية؛ (iii) معالجة القضايا المتداخلة بين فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز والتمايز بين الجنسين. والتوجه هو تحقيق الحد من الفقر من خلال مجموعة من استثمارات ترويج النمو في القطاعات الهامة بتركيز على الزراعة والنشاطات الريفية الأخرى من أجل تنمية البنى التحتية؛ وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية ونوعيتها؛ وتحسين التسيير؛ وإدماج السياسات حول فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز والتمايز بين الجنسين والبيئة. وتستند استراتيجية الحد من الفقر في القطاع الريفي على تحسين البنية التحتية الريفية، وخلق فرص عمل ريفية من خلال تشجيع إقامة المشاريع الزراعية الكبيرة ومشاريع التصنيع الزراعي والسياحة، وتقوية الروابط بين أصحاب الحيازات الصغيرة وكبار المنتجين والمشروعات الزراعية من خلال التعاقد على العمليات الزراعية، وتحفيز المشروعات الريفية، وتوفير الخدمات لمساعدة فقراء الريف على تحسين وصولهم إلى الغذاء، أولئك الذين لا تتوفر لديهم إلا فرص محدودة لمزاولة نشاطات تستند إلى السوق؛ وتقوية الخدمات الاجتماعية في التعليم والصحة والصرف الصحي. وسيتطلب التنفيذ الناجح لاستراتيجية الحد من الفقر تنمية أكثر للسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل.

8 - **استراتيجية الصندوق في زامبيا** – أثناء الاستفادة من الدروس من تنفيذ المداخلات ضمن إطار برنامج استثمار القطاع الزراعي، وبينما تم إحراز المزيد من التقدم في تحرير القطاع الزراعي، تم توجيه مجال التركيز الاستراتيجي الرئيسي للصندوق نحو دعم الترويج التجاري لأصحاب الحيازات الصغيرة بما في ذلك إقامة روابط سوق محسنة بين أصحاب الحيازات الصغيرة والعمل الزراعي ووصول أفضل إلى الخدمات المالية الريفية. وبالإضافة إلى مجال التركيز الرئيسي سيكون هناك مجال تركيز ثانوي لمساعدة السكان الريفيين المعزولين لرفع إنتاجيتهم وإنتاج الغذاء ومستويات الدخل. وسيركز مجال التركيز الثاني على توسيع انتشار وارتباط الخدمات والاستثمارات لأفقر الأسر الريفية المنتجة بما في ذلك تلك التي تترأسها النساء أو الأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

9 - **أنشطة الجهات المانحة الأخرى** – تعمل الجهات المانحة الثنائية في مجموعة من النشاطات لدعم التنمية الزراعية والريفية. تدعم كل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة السويدية للتنمية الدولية العديد من النشاطات التي تشجع بشكل مباشر أو غير مباشر الترويج التجاري لأصحاب الحيازات الصغيرة وتنمية قطاع العمل الزراعي. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تنمية مجموعات المزارعين، وإدارة المصادر الطبيعية المجتمعية، والمساعدة الفنية لتنمية قطاع العمل الزراعي وتنمية قطاع الألبان. وتدعم الوكالة السويدية للتنمية الدولية برنامج دعم الزراعة لتشجيع الترويج التجاري لأصحاب الحيازات الصغيرة وتساعد في بناء القدرات لتنمية السياسات والتخطيط في وزارة الزراعة والتعاونيات. وتقوم الوكالة السويدية للتنمية الدولية أيضا بإعداد برنامج لدعم تنفيذ خطة تنمية القطاع المالي. وتقدم هولندا الدعم لتنمية الثروة الحيوانية وتقوم حاليا بدعم البحث وتنمية أنظمة الزراعة المبتكرة، وتنمية الثروة الحيوانية، والتدريب المتعلق بزراعة وتصدير المحاصيل عالية القيمة مع الوكالة النرويجية للتنمية الدولية. وستقوم إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بدعم مداخلة لتحسين البيئة الممكنة للعمل بتركيز على المشروعات الزراعية.

وتخطط إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة أيضا برنامجاً لدعم خطة تنمية القطاع المالي. وتقوم فنلندا بإعداد مشروع ترويج قطاع العمل الزراعي لمحافظة لاوبولا. وباستثناء الصندوق فإن المنظمات متعددة الأطراف الرئيسية التي تدعم أو تنوي دعم التنمية الزراعية والريفية هي المصرف الدولي ومصرف التنمية الإفريقي. ولقد تضاءل دعم المصرف الدولي بشكل كبير منذ انتهاء برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي ولكن هناك مداخلة جديدة قيد التخطيط. ولقد دعم مصرف التنمية الإفريقي الإرشاد وصندوق ائتمان ريفي وتنمية أنظمة الري الصغيرة، ويقوم بإعداد مشروع لتوسيع الإنتاج بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية للري وخدمات الإرشاد.

10 - **الأساس المنطقي للبرنامج** – يكتسب القطاع الزراعي والريفي أهمية متزايدة كمصدر للنمو الاقتصادي وكأداة لتخفيف الفقر. ويتطلب تخفيف الفقر زيادة مساهمة الفقراء في الريف في اقتصاد السوق الحديث. وما زالت هذه العملية في مرحلة أولية مقارنة مع دول أخرى في المنطقة. وتقوم العديد من المبادرات بتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة بمهارات ومعرفة فنية ليتمكنوا من المشاركة في اقتصاد السوق. وتقوم مبادرات أخرى بدعم تنمية قطاع العمل الزراعي. ومن أجل أن تكون فعالة لابد للروابط المحسنة بين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسواق أن تترافق مع وصول أفضل إلى الخدمات المالية. وإلى الآن تفادت غالبية الجهات المانحة العمل في شبه قطاع التمويل الريفي، جزئيا بسبب أن ظروف الاقتصاد الكلي لم تكن ملائمة، وجزئيا بسبب صعوبة هذا المجال. وما لم يتم تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للمنتجين الريفيين والفقراء أصحاب النشاطات الاقتصادية لا يمكن المضي في عملية الترويج التجاري لأصحاب الحيازات الصغيرة. وينطبق هذا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من وجود مخاطر مرتبطة ببرامج التمويل الريفي، إلا أن مسؤولية مساعدة الحكومات في إيجاد الحلول العملية لقطاع حيوي ولكنه مهمل تقع على عاتق وكالات مثل الصندوق.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

11 - البرنامج وطني وسيتوفر دعم البرنامج في كل أنحاء البلد. ولكن سيتم تنفيذ مكونات منفصلة في المناطق الأكثر ملاءمة لهذه النشاطات. وغالبا ما سيكون لتنمية المؤسسات المالية المجتمعية تغطية جغرافية محدودة تركز بشكل مبدئي على توسيع عمليات المنظمات غير الحكومية/مؤسسات التمويل الصغير في مناطق عملها والمناطق المحيطة بها. وسيتوسع نطاق المناطق التي يخدمها المصرف الوطني للادخار والائتمان بتوسع شبكة فروعه. وغالبا ما سيركز توسيع وتكثيف الإنتاج التعاقدي الصغير الذي يدعمه مرفق الائتمان للإنتاج التعاقدي الصغير على المناطق الحالية للعمل التي توضع بشكل عام على مجرى الخط الحديدي.

12 - وتضم المجموعة المستهدفة سكان الريف بأكملهم. وسيكون المستفيدون المباشرون الأسر الفقيرة أو الفقيرة نسبيا والأفراد الذين يساهمون في المؤسسات المالية المجتمعية؛ والشركات الزراعية التعاقدية وأصحاب الحيازات الصغيرة المتعاقدين الذين يستفيدون من الائتمان لنشاطات الإنتاج الجديدة أو المكثفة؛ والعمال بالأجر وغيرهم الذين يفتحون حسابات لدى المصرف الوطني للادخار والائتمان؛ والأسر الريفية بما في ذلك أفقر شرائح السكان مثل الأسر التي تترأسها النساء؛ والأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز التي تستفيد من الوصول إلى الخدمات المالية

الريفية التي تقدم بدعم من البرنامج. ولقد تم تصميم مكونات البرنامج من أجل ضمان استفادة أفقر الأسر الريفية إلى الحد الأقصى من البرنامج.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

13 - إن الهدف التنموي للبرنامج هو تحسين سبل معيشة الأسر الريفية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف والهدف الكلي يسعى البرنامج إلى زيادة استخدام الخدمات المالية في المناطق الريفية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في خمسة عناصر للبرنامج: (i) تطوير استخدام الخدمات المالية المجتمعية المستدامة؛ (ii) ترويج الخدمات المصرفية الريفية؛ (iii) زيادة وتكثيف إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال العمليات الزراعية التعاقدية؛ (iv) تطوير منتجات جديدة للخدمات المالية وتوسيع استخدام المنتجات الحالية في المناطق الريفية؛ (v) إيجاد سياسة موائمة أكثر وإطار مؤسسي للتمويل الريفي.

جيم – عناصر البرنامج

(أ) تطوير المؤسسات المالية المجتمعية

14 - يهدف هذا العنصر إلى تحسين وصول الأسر الفقيرة ذات النشاط الاقتصادي إلى الخدمات المالية على أساس مستدام. ويضم العناصر الفرعية الثلاثة التالية: تأسيس مؤسسات مالية مجتمعية جديدة؛ وتقوية مجموعات الادخار والائتمان القائمة؛ وتقديم المساعدة التقنية المواضيعية.

15 - **تأسيس مؤسسات مالية مجتمعية جديدة.** ستقوم وحدة إدارة المشروع بالتعاقد مع منظمة غير حكومية أو مؤسسة تمويل صغير أو أكثر للترويج للمؤسسات المالية المجتمعية من أجل تقديم التدريب والخدمات الاستشارية لدعم تأسيس 500 1–000 2 جمعية من جمعيات الادخار والائتمان التراكمية تضم كل منها من 10–20 عضوا. وسيقوم مروجو المؤسسة المالية المجتمعية بتنفيذ وتطوير منهجية عملهم؛ ويتطلب هذا توليد الادخارات من إيداعات الأعضاء الصغيرة والمنتظمة لتشكيل الأساس للإقراض الداخلي. وسيقومون بتوظيف عمال ميدانيين لتشكيل وتدريب المجموعات والإشراف عليها لمدة تتراوح من 8–12 شهرا. وبعد هذه المدة ستقوم جمعيات الادخار والائتمان التراكمية بالعمل بشكل مستقل بحيث تطلب المساعدة فقط لمعالجة القضايا الفنية أو التنظيمية الطارئة. وكما هو الحال مع منظمات الادخار والائتمان القائمة سيكون لدى جمعيات الادخار والائتمان معدل مرتفع من عضوية النساء مقابل الرجال. وستكون معنية أيضا بالأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز من خلال تقديم الفرص لبناء الأصول من أجل تخفيف العبء على العمالة الأسرية. وسيقوم مروجو المؤسسة المالية المجتمعية بفحص التعديلات المجدية. وعند توفر الفرصة سيتم التعامل مع جمعيات الادخار والائتمان التراكمية المتطورة والتي تحل فيها الادخارات المستمرة محل إعادة توزيع المال في نهاية الدورة.

16 - **تقوية مجموعات الادخار والائتمان القائمة.** وسيتم تقديم الدعم لمجموعات الادخار التي تشكلت في ظل برامج تنموية أخرى بالتعاون مع القطاع الخاص ومبادرات دعم السوق. وسيركز الدعم مبدئيا على 300–400 مجموعة تم إنشاؤها ضمن إطار برنامج الدعم الزراعي الممول من قبل الوكالة السويدية للتنمية الدولية. وقد بدأت هذه المجموعات

نشاطات الادخار وبعضها يقوم بالإقراض المحدود بين الأعضاء. إلا أنه لم تتم صياغة الإجراءات والضمانات التي تضمن تطور هذه الجمعيات لتصبح منظمات مستدامة لأن منفذي برنامج الدعم الزراعي لا تتوفر لديهم المهارات التخصصية المطلوبة. وسيقوم مروجو المؤسسة المالية المجتمعية المتعاقدون مع البرنامج بتطوير هذه الجمعيات لتصبح من جمعيات الادخار والائتمان التراكمية ضمن إطار ترتيبات مشابهة لتلك المذكورة في العنصر الفرعي الأول. وبينما سيتوفر هذا المرفق لمساعدة مجموعة من البرامج التنموية، سيركز التنفيذ خلال السنوات الأولى الثلاث على دعم المجموعات المشكلة في إطار برنامج الدعم الزراعي.

17 - **المساعدة التقنية المواضيعية.** ومن أجل جلب الخبرات من داخل زامبيا ومن المنطقة، سيقوم البرنامج بتنظيم حلقات عمل مواضيعية سنوية، ودراسات متقاطعة، ورحلات دراسية، وتدريب تخصصي باستخدام مبادرة مايكروسيف أفريكا وغيرها من المبادرات الإقليمية.

(ب) ترويج الخدمات المصرفية الريفية

18 - الغرض من هذا العنصر هو تنمية الخدمات المصرفية المستدامة في المناطق الريفية. ويرتبط هذا مباشرة ويدعم الهدف الكلي لزيادة استخدام الخدمات المالية الريفية المستدامة. وسيدعم هذا العنصر تنمية المصرف الوطني للادخار والائتمان بحيث يصبح مؤسسة مالية صلبة ذات إدارة مهنية توفر الخدمات لشريحة كبيرة من سكان الريف بما فيهم الأسر الفقيرة وأصحاب الأعمال الصغيرة. ويستند هذا العنصر على خطة تنمية مؤسسية شاملة للمصرف الوطني للادخار والائتمان تشكل الاستراتيجية التنموية للمصرف وتضم الإجراءات الكفيلة بتقوية بنية رأس المال؛ وتحسين الأنظمة الإدارية والتشغيلية؛ وتوسيع شبكة الفروع؛ وتطوير منتجات مالية جديدة؛ وتنظيم وتطوير الموارد البشرية.

19 - وسيوفر هذا العنصر رأس مال إضافي للمصرف الوطني للادخار والائتمان على الشكل التالي: ستقوم الحكومة بتحويل الدين القائم لها على المصرف الوطني للادخار والائتمان والبالغ 1.3 مليون دولار أمريكي إلى رأس مال وتوفير مبلغ 1.23 مليون دولار أمريكي على شكل موارد نقدية جديدة للمصرف. وسيتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المصرف الوطني للادخار والائتمان ومصرف زامبيا وستتم مناغمة المادة القانونية للمصرف الوطني للادخار والائتمان مع المادة القانونية للخدمات المصرفية والمالية من أجل ضمان حصول مصرف زامبيا على السلطة الإشرافية الكاملة حتى يتم تسجيل المصرف كشركة. وعلى هذا الأساس فإن عوائد قرض الصندوق التي تعادل 2.2 مليون دولار أمريكي سيتم استخدامها لتحسين نظام الحسابات لدى المصرف الوطني للادخار والائتمان، وإدارة المعلومات وأنظمة التدقيق الداخلية وتوسيع شبكة فروعه. وسيتم استخدام عوائد القرض للحصول على الأصول وستظهر في الحسابات على أنها رأس مال حكومي. وسيقدم البرنامج المساعدة التقنية القصيرة والطويلة الأمد إلى المصرف الوطني للادخار والائتمان في تنفيذ خطة التنمية المؤسسية.

(ج) مرفق الائتمان للإنتاج التعاقدي الصغير

20 - يهدف هذا العنصر إلى تحسين الوصول إلى الائتمان لأصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين الريفيين الآخرين من خلال الروابط مع الشركات العاملة في الإنتاج التعاقدي الصغير. سيقوم بتوفير مرفق ائتمان تستطيع المصارف

التجارية الوصول إليه لتقديم القروض وفقا لشروطها إلى الشركات من أجل المشاريع الهادفة إلى توسيع أو تكثيف عمليات الإنتاج التعاقدية الصغيرة. وسيكون التمويل على شكل قروض موسمية متوفرة خلال عدة سنوات.

21 - سيقوم مصرف زامبيا للتنمية بإدارة المرفق باعتباره وكيلاً، كما سيقوم بدور الكفيل للحسابات الدوارة لخط الائتمان لقاء أجر. وسيوقع المصرف مذكرة تفاهم مع وزارة المالية والتخطيط الوطني من أجل إدارة مرفق الائتمان وسيدخل في إطار تعاقدي للإقراض مع كل مصرف تجاري دائن. وسيبلغ تمويل مرفق التمويل 4 ملايين دولار أمريكي ويتكون من نافذتي إقراض، إحداها بالدولار الأمريكي والأخرى بالعملة المحلية. وسيتم إقراض المصارف التجارية بسعر فائدة يوفر للمصارف انتشارا كافيا لحمايتها من مخاطر عدم التسديد. وستقوم المصارف التجارية بإعادة الإقراض إلى المشاريع المؤهلة للتمويل والتي تسعى إلى توسيع أو تكثيف نشاطات الإنتاج لأصحاب الحيازات الصغيرة. وتضم المشاريع المؤهلة للتمويل مدخلات الإنتاج ومواد الاستثمار الصغيرة مثل مضخات الري، والمناحل وأدوات صيد السمك. وسيكون بإمكان الشركات الاقتراض بالعملتين. وسيقوم مصرف زامبيا للتنمية بمراقبة تقدم كل عملية ممولة ويقوم بالتقييم الدقيق لمدى التوافق والأثر على تكثيف وتوسيع نشاطات المنتجين الصغار المساهمين. وسيحدد هذا التقييم إن كان المقترضون مؤهلين للحصول على قروض لاحقة. وسيتم تحديد مبلغ القرض لكل مقترض بما يعادل 000 500 دولار أمريكي من أجل تحفيز المصارف التجارية لتقديم القروض إلى الشركات الأصغر.

22 - وسيتم توظيف مستشار تقني للعمل مع مصرف زامبيا للتنمية منذ "بداية البرنامج". وسيقوم المستشار الفني بترويج التوجه التبادلي من أجل تشجيع مشاركة الأسر التي تترأسها النساء وغيرها من الأسر ذات المشاركة المحدودة. وسيتم إعداد دليل تفصيلي للعمليات يضم أساليب التشغيل التفصيلية للمرفق والمسؤوليات والشروط ومدى الانتشار. وسيصف الدليل أيضا عمليات إعداد اتفاقية الإقراض اللاحقة مع مصرف زامبيا للتنمية لتحمل مسؤولية عمليات الإقراض اللاحقة وبالتالي تحمل المخاطر وقد تحل هذه الاتفاقية محل مذكرة التفاهم إذا جاءت توصية بذلك في مراجعة منتصف المدة للبرنامج.

(د) مرفق الابتكار والانتشار

23 - يهدف هذا العنصر إلى ترويج تنمية ورفع سوية عمليات التمويل الريفي الملائمة والمستدامة لا سيما تلك التي تصل إلى الأسر المعرضة للخطر. وسيخفض المرفق المخاطر المالية لتنمية وتوسيع الخدمات المالية في المناطق الريفية من خلال تمويل جزء من تكاليف التأسيس والتكاليف التشغيلية المبدئية لخدمات كهذه إلى أقصى حد من خلال المنح الموازية. وسيتم توفير 1 مليون دولار أمريكي تحت المرفق وتوفير مساعدة تقنية محدودة لمساعدة وسطاء الخدمات المالية المساهمين بالبرنامج على تنمية الاقتراحات للتمويل من المرفق.

24 - سيعتمد المرفق على الطلب؛ وبالتالي لا يمكن معرفة المبادرات التي سيتم تمويلها. واستنادا إلى التجربة في زامبيا وغيرها، من المتوقع أن يدعم المرفق المشاريع من أجل تصميم وتجربة تنفيذ ونشر المنتجات الجديدة الملائمة للبيئة الريفية؛ وتأسيس فروع ريفية لمؤسسات التمويل الصغير أو فروع مصغرة للمؤسسات المالية؛ ونوافذ مصرفية ريفية تجريبية للمرأة؛ وفحص جدوى تشغيل عمليات مصرفية متنقلة؛ ودعم تأسيس مؤسسات مالية ريفية جديدة؛ وتحويل الوضع القانوني/التنظيمي للمؤسسات المالية القائمة من أجل تمكينها من العمل الفعال في المناطق الريفية.

وسيضم المرفق نافذة خاصة للخدمات التي تستهدف الزبائن الأكثر عرضة للخطر بما في ذلك الأسر التي تترأسها النساء والتي تعاني من قيود عمالة حادة والأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وسيقوم المرفق بتمويل 50% من تكاليف الاستثمار وجزء من العجز التشغيلي للسنة الأولى إلى حد أقصى قدره 000 100 دولار أمريكي للمشاريع التي توسع الانتشار و000 50 دولار أمريكي للمقترحات الابتكارية. وسيقوم المرفق بتمويل 75%من تكاليف الاستثمار للمقترحات التي تستهدف الزبائن الأكثر عرضة للخطر. وسيتم تمويل المقترحات المبتكرة حتى مبلغ 000 100 دولار أمريكي. وستقوم وحدة إدارة المشاريع بإعداد دليل تشغيل يفصل معايير استعراض المشاريع والموافقة عليها وتمويلها.

(هـ) الدعم السياساتي والمؤسسي والإداري

25 - إن الهدف من هذا العنصر هو خلق سياسة وبيئة مؤسسية موائمة وداعمة لتنمية التمويل الريفي وإدارة البرنامج. ويضم العنصر عنصرين فرعيين هما: دعم التمويل الريفي وإدارة البرنامج.

26 - **دعم التمويل الريفي** – سيتم تأسيس وحدة تمويل ريفي ضمن قسم إدارة الاستثمار والديون. وستعمل بشكل وثيق مع وحدة إدارة البرنامج. سيعمل فيها موظفان رفيعا المستوى وستكون المحفز الرئيسي للحوار السياساتي والقانوني وستوفر الخطوط التوجيهية والنماذج لمشغلي القطاع العام. وسيقوم البرنامج بتمويل تأسيس الوحدة وتشغيلها بالإضافة إلى توفير التدريب لموظفيها. وستتفاعل الوحدة مع الوزارات المعنية بالقطاع والوسطاء الماليين والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة وغيرها. وعند البدء بالبرنامج، ستبادر الوحدة بعملية لتنمية تفهم أفضل للقطاع الفرعي للتمويل الريفي وتحديد السياسات والاستراتيجيات المطلوبة لتنميته استنادا إلى حوار مع مصرف زامبيا للتنمية والمؤسسات الحكومية والوسطاء الماليين ومستخدمي الخدمات المالية الريفية. وسيقود هذا إلى إعداد إطار استراتيجي للتمويل الريفي بما في ذلك مسودة سياسة تمويل ريفي. وستعالج السياسة القضايا التي تواجه تنمية التمويل الريفي والعمليات المطلوبة لمعالجة القضايا وتنسيق المبادرات؛ والأدوار التي تلعبها الأطراف كلها؛ وضرورة إقامة حوار منظم مستمر للحصول على الملاحظات حول السياسات والتشريعات الحالية؛ والتوصيات بشأن العمل المطلوب والأساليب لتنفيذه؛ والأساليب المطلوبة لمراجعة وتحديث الوثائق بشكل مستمر. وسيقوم إعداد الإطار الاستراتيجي بإشراك أصحاب الشأن الرئيسيين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التجار إلى المصارف التجارية. وسينتج عن العمل خطوط توجيهية عملية وخطة عمل توضح التكاليف. واستنادا إلى هذا، ستتم المبادرة بالحوار السياساتي والتقوية المؤسسية لتضم حوارا حول استجابة مستخدمي السياسات، وتقوية قدرات الوزارات، وتسهيل الروابط مع المنظمات الإقليمية وإنشاء منبر للتمويل الريفي.

27 - **إدارة البرنامج** – وسيتم تأسيس وحدة لإدارة البرنامج في وزارة المالية والتخطيط الوطني للقيام بأعمال الإدارة اليومية للبرنامج. وستضم وحدة إدارة البرنامج مدير البرنامج والمدير المالي واختصاصي مراقبة وتقييم وتخطيط. وبالإضافة إلى وحدة إدارة البرنامج، سيقوم البرنامج بتمويل الخبراء لمهمات قصيرة وإقامة حلقات العمل والدعم الإعلامي وتأسيس نظام للرصد والتقييم والبحوث وتقييم الأثر. وستقع مسؤولية الإدارة اليومية وترويج الخدمات المصرفية الريفية ومرفق الائتمان لعناصر البرنامج المعنية بالإنتاج الصغير التعاقدي على عاتق المصرف الوطني للادخار والائتمان ومصرف زامبيا للتنمية. وستكون المهام الرئيسية لوحدة إدارة البرنامج هي تنفيذ مرفق الابتكار

والانتشار، وتسهيل الدعم السياساتي والمؤسسي والإداري وضمان أداء موفري الخدمات الذين يقومون بتنفيذ العنصر الأول.

دال – التكاليف والتمويل

28 - يقدر إجمالي التكاليف للبرنامج بما في ذلك الطوارئ والرسوم والضرائب بـــ 17.43 مليون دولار أمريكي. وتضيف بنود الطوارىء المادية والسعرية 4% إلى التكاليف الأساسية. وقد تم حساب الرسوم والضرائب وفقا للأسعار الجارية وتبلغ 1.36 مليون دولار أمريكي، أو 8% من إجمالي تكاليف البرنامج. وتمثل تكاليف سعر الصرف 21% من إجمالي تكاليف البرنامج.

الجدول 1: موجز تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكونات	المحلي	الأجنبي	المجموع	% من صرف النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
(أ) تنمية المؤسسات المالية المجتمعية	2 280	20	2 300	1	14
(ب) ترويج الخدمات المصرفية الريفية	3 515	1 432	4 947	29	30
(ج) مرفق الائتمان للإنتاج الصغير التعاقدي	4 300	248	4 548	5	27
(د) مرفق الابتكار والانتشار	1 196	299	1 495	20	9
(هـ) الدعم السياساتي والمؤسسي والإداري	1 977	1 495	3 473	43	21
إجمالي التكاليف الأساسية	**13 268**	**3 494**	**16 762**	**21**	**100**
الطوارئ المادية	27	10	37	27	-
الطوارئ السعرية	479	151	630	24	4
إجمالي تكاليف البرنامج	**13 774**	**3 655**	**17 429**	**21**	**104**

[أ] تعود الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام

29 - وسيتم تمويل البرنامج من خلال قرض من الصندوق بقيمة 13.81 مليون دولار أمريكي، ومساهمة من مؤسسات مالية بقيمة 000 431 دولار أمريكي، ومساهمة حكومية بقيمة 3.04 مليون دولار أمريكي، ومساهمة المستفيدين بقيمة 000 144 دولار أمريكي. وستقوم الحكومة بتمويل الرسوم والضرائب ومرتبات موظفي وحدة التمويل الريفي وضخ رأسمال في المصرف الوطني للادخار والائتمان. وستساهم المؤسسات المالية المشاركة بتغطية جزء من تكاليف النشاطات التي تدعمها المنح الموازية ضمن مرفق الابتكار والانتشار. وسيساهم المستفيدون بدفع رسوم مقابل التدريب المقدم إلى مؤسسات التمويل المجتمعية.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكونات	الصندوق		المؤسسات المالية		المستفيدون		الحكومة		المجموع		سعر الصرف	محلي (باستثناء الضرائب)	التعريفة والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
(أ) تنمية المؤسسات المالية المجتمعية	2 349	93.4	-	-	144	5.7	22	0.9	2 515	14.4	22	2 471	22
(ب) ترويج الخدمات المصرفية الريفية	2 585	52.1	-	-	-	-	2 378	47.9	4 963	28.5	1 448	2 699	816
(ج) مرفق الائتمان للإنتاج الصغير التعاقدي	4 585	100.0	-	-	-	-	-	-	4 585	26.3	258	4 327	-
(د) مرفق الابتكار والانتشار	1 161	72.0	431	26.8	-	-	19	1.2	1 611	9.2	322	1 269	19
(ه) الدعم السياساتي والمؤسسي والإداري	3 123	83.4	-	-	-	-	624	16.6	3 756	21.5	1 605	1 645	506
إجمالي تكاليف البرنامج	**13 811**	**79.2**	**431**	**2.5**	**144**	**0.8**	**3 043**	**17.7**	**17 429**	**100.0**	**3 655**	**12 411**	**1 363**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

30 - **التوريد.** سيتم توريد المواد والأعمال والخدمات الضرورية للبرنامج وفقاً *للخطوط* التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق. وسيتم توريد جميع المواد والخدمات التي تصل كلفتها إلى 100 000 دولار أمريكي أو أكثر على أساس العروض التنافسية الدولية. وسيتم توريد جميع المواد والخدمات التي تعادل كلفتها 20 000 دولار أمريكي أو أكثر ولكن دون 100 000 دولار أمريكي على أساس العروض المحلية التنافسية. وسيتم توريد جميع المواد والخدمات التي تعادل كلفتها 20 000 دولار أمريكي أو أكثر ولكن دون 100 000 دولار أمريكي على أساس العروض المحلية التنافسية. وسيتم توريد جميع المواد والخدمات التي تبلغ كلفتها أقل من 20 000 دولار أمريكي والمهمات الاستشارية القصيرة على أساس التسوق المحلي الحصيف. وسيتم منح المنح إلى وسطاء الخدمات المالية وفقا لمعايير التأهيل المتفق عليها.

31 - **الصرف** – سيتم فتح حسابين خاصين (ألف و باء) بالعملة الأجنبية لدى المصرف التجاري الذي يوافق عليه الصندوق. وسيتم تأسيس الحسابين وتشغيلهما وتغذيتهما وفقا للخطوط التوجيهية للصندوق. سيحظى الحساب الخاص ألف بمخصصات بقيمة 700 000 دولار أمريكي تستخدم للصرف على القروض باستثناء الدفعات المباشرة من قبل الصندوق أو التمويل المخصص للإقراض اللاحق. ويمكن السحب من حساب القرض بموجب كشوفات إنفاق لفئات النفقات التي يقررها بشكل مشترك كل من الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة.

32 - **الحسابات ومراجعتها** – سيتم فتح حساب مركزي للبرنامج بالعملة المحلية في مصرف تجاري يوافق عليه الصندوق ويستخدم للدفع للموردين المحليين. وسيتم تحويل التمويل بصورة فصلية من الحساب الخاص ألف إلى حساب البرنامج المركزي وفقا لخطط عمل وميزانيات سنوية موافق عليها، وسيتم صرفه إلى العملة المحلية بسعر الصرف الجاري. وسيقوم مصرف زامبيا للتنمية بفتح حسابين: حساب الصندوق الدوار ألف بالدولار الأمريكي؛ وحساب الصندوق الدوار باء بالعملة المحلية. وسيتم سحب الأموال من الحساب الخاص باء استنادا إلى طلب مصرف زامبيا للتنمية وبعد موافقة المدير المالي في وحدة إدارة البرنامج وتودع في حسابي الصندوق الدوار بمصرف زامبيا للتنمية. وسيقوم كبير مراجعي الحسابات بمراجعة الحسابات وفقا للمقاييس الدولية لمراجعة الحسابات والخطوط التوجيهية لمراجعة مشاريع الصندوق. وسيتم تسليم الحسابات المراجعة والبيانات المالية إلى الصندوق خلال ستة أشهر من انتهاء كل سنة مالية حكومية.

واو – التنظيم والإدارة

33 - ستقود وزارة المالية والتخطيط الوطني البرنامج. وستقع المسؤولية التنفيذية على الأمين الدائم للميزانية في الوزارة والذي سيترأس أيضا جلسات لجنة المراجعة الفصلية. ستقود وزارة المالية والتخطيط الوطني البرنامج. وستقع المسؤولية التنفيذية على الأمين الدائم للميزانية في الوزارة والذي سيترأس أيضا جلسات لجنة المراجعة الفصلية. وستضم لجنة المراجعة الفصلية ممثلي وزارة المالية والتخطيط الوطني ووحدة إدارة البرنامج. وسيتم الاتفاق على جميع القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالتنفيذ في هذه اللجنة التي ستراجع أيضا تقارير الإنجاز للبرنامج وخطط العمل والميزانيات السنوية الموافق عليها. وستقوم لجنة التمويل الريفي الفرعية لدى اللجنة الوطنية في خطة تنمية القطاع المالي بدعم هذه الخطة ولعب دور استشاري كمجموعة مرجعية للبرنامج. وستعمل وحدة التمويل الريفي كأمانة عامة

للجنة الفرعية للتمويل الريفي. وسيتم عقد منبر للتمويل الريفي يضم أصحاب الشأن في التمويل الريفي مرة كل عام. وسيتم أيضا استخدام ترتيبات خطة تنمية القطاع المالي لتنسيق نشاطات الجهات المانحة من أجل التمويل الريفي. وإذا ظهرت الحاجة سيتم تنظيم جلسات خاصة لمجموعة المانحين للقطاع المالي على أساس غير رسمي.

زاي – المبررات الاقتصادية

34 – سيفيد توسيع المؤسسات المالية المجتمعية 000 30 شخص من فقراء الريف الذين يمارسون النشاطات الاقتصادية لا سيما النساء كما سيضم التمكين الاجتماعي. وبزيادة السيولة، سيجلب أيضا الفائدة للمجتمعات. وتشير التجربة مع جمعيات الادخار والائتمان التراكمية القائمة إلى أن العوائد على الاستثمار تبلغ من 30 إلى 40% من العنصر الأول. وستكون الفوائد المجنية من التنمية الناجحة للمصرف الوطني للادخار والائتمان كبيرة للزبائن الحاليين ولعدد إضافي من الأسر الريفية يبلغ 000 100 أسرة ذات وصول لمرافق الادخار والحكومة والشركات الريفية. وسيمكن مرفق الائتمان للإنتاج الصغير التعاقدي 000 60 من أصحاب الحيازات الصغيرة للبدء بنشاطات إنتاجية أكثر ربحية وأمناً. وسيستفيد عدد إضافي غير محدد من الأسر الريفية من مرفق الابتكار والانتشار لا سيما الأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وتلك التي تترأسها النساء.

35 – يؤكد التحليل المالي بأن نشاطات الإنتاج التعاقدية تولد دخل أعلى من نشاطات إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة التقليدية. وسيكون الأثر المالي للبرنامج على الوسطاء الماليين ملحوظاً أيضا. ووفقا للإسقاطات المالية في خطة التنمية المؤسسية، ستقود عملية توسيع المصرف الوطني للادخار والائتمان إلى أرباح صافية قبل اقتطاع الضرائب ستبلغ 4 ملايين دولار أمريكي في عام 2010، مما سيجعل من المصرف مؤسسة مالية جذابة جدا. وسيستفيد مصرف زامبيا للتنمية من خلال الرسم الإداري الذي يتقاضاه لإدارة خط الائتمان مما سيزيد من قدرته على التجارة بالجملة والتمويل التنموي. وستقوم المصارف التجارية بتوسيع عملها مع الشركات الرابحة التي تعمل في مجال إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة التعاقدية. إن توفر التمويل الذي يستهدف القطاع والمتوفر على المدى الطويل سيسهل من عملية تكثيف وتوسيع العمليات التعاقدية الصغيرة.

حاء – المخاطر

36 – تتمثل المخاطر الرئيسية للبرنامج في مخاطر الميزانية والمخاطر المؤسسية المرتبطة بإعادة تكوين رأس المال وتنمية المصرف الوطني للادخار والائتمان والمخاطر الاقتصادية المرتبطة بمرفق الائتمان. فلا يمكن تنفيذ هذا العنصر إذا لم تساهم الحكومة في إعادة تكوين رأس مال المصرف الوطني للادخار والائتمان كما هو مبرمج، أو إذا لم تتمكن من إيجاد أساس قانوني مرضٍ لإشراف مصرف زامبيا للتنمية على المصرف الوطني للادخار والائتمان. إن مذكرة التفاهم مع مصرف زامبيا للادخار والائتمان ومناغمة المادة القانونية للمصرف الوطني للادخار والائتمان مع المادة القانونية للعمل المصرفي والخدمات المالية تخفف من الخطر المتعلق بعدم تمكن المصرف الوطني للادخار والائتمان من التحول إلى مؤسسة مالية مستدامة. وينعكس التزام الحكومة بتنفيذ هذه الإجراءات في خطة تنمية القطاع المالي التي تمت مراجعتها بشكل مكثف أثناء صياغة البرنامج. وهناك خطران يرتبطان مع العنصر الثالث. أولا، قد لا يقود مرفق الائتمان إلى إقراض مصرفي إضافي. ويتم تخفيف هذا الخطر من خلال الحوافز المقدمة. ثانيا، قد يكون

استهلاك التمويل محدودا بسبب عدم اهتمام المصارف التجارية التي تتوفر لديها خبرة محدودة في الإقراض الريفي. ويتمثل تخفيف هذا الخطر في الإجراءات البسيطة المستخدمة لمرفق الائتمان وانخفاض في معدل الموازنة العامة خلال 2004 مما جعل المصارف متحمسة لتوسيع نشاطاتهم الإقراضية.

طاء – الأثر البيئي

37 - وعلى الرغم من أن البرنامج سيكون له أثر بيئي سلبي محدود جدا إلا أنه يعمل على تحسين الوصول إلى التمويل لشراء المدخلات وقد صنف من الفئة باء. وعلى الأغلب سينتج أي أثر سلبي من مرفق الائتمان. فلا يمكن لوحدة إدارة البرنامج أن تطبق الحماية البيئية بشكل مباشر ولكن سيتم تطوير الأدوات الملائمة بالتعاون مع المجلس البيئي لزامبيا حيث سيتم صياغة بروتوكول كجزء من نظام الرصد والتقييم. وتستند استراتيجية تطبيق إجراءات تخفيف الأثر البيئي على إعلام الشركات والمصارف المشاركة عن أفضل الممارسات ومساعدة المجلس البيئي لزامبيا على القيام بالجولات التفتيشية وضمان وجود شرح تفصيلي للأثر البيئي للاقتراحات المقدمة للتمويل.

ياء – السمات الابتكارية

38 - بصورة إفرادية، لا تعتبر العناصر الثلاثة الأولى غاية في الابتكار. وتنعكس السمة الابتكارية الرئيسية للبرنامج في دمج الاستثمارات لتحسين وتوسيع الخدمات المالية المتوفرة مع استثمارات من أجل تنمية إطار استراتيجي للتمويل الريفي ضمن هيكلية تنظيمية تتكامل مع الهيكل التنظيمي لقطاع الخدمات المالية. ويوفر هذا الأساس الجيد لتنمية استراتيجيات وسياسات عالية الجودة تستند على الأدلة من أجل تحسين قدرات الحكومة والقطاع الخاص.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

39 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية زامبيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

40 - وجمهورية زامبيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

41 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

42 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية زامبيا قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها تسعة ملايين ومائتين وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (9 250 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2044 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة
المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(اختتمت مفاوضات القرض في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2004)

1 - ستفتح الحكومة حساباً جارياً بالكواشا الزامبي وتحتفظ به في مصرف مقبول لدى الصندوق، لعمليات البرنامج (يسمى "حساب البرنامج المركزي").

2 - سيفتح مصرف زامبيا للتنمية في مصرف مقبول لدى الصندوق حساباً جاريا بالدولار الأمريكي ويحتفظ به في المصرف المذكور لعمليات البرنامج، وحساباً بالكواشا الزامبي لعمليات البرنامج تودع فيه حصيلة القرض وأموال أخرى لإقراضها في إطار عنصر مرفق الائتمان للإقراض التعاقدي الصغير.

3 - ستوائم الحكومة بين قانون المصرف الوطني للادخار والائتمان وقانون الخدمات المصرفية والمالية لجعل المصرف الوطني للادخار والائتمان يفي بالمتطلبات التي تعمل بموجبها المصارف التجارية فيما يتعلق بإشراف البنك المركزي، بما في ذلك أحكام إدارة الشركات الواردة في قانون الخدمات المصرفية والمالية، قبل 31 ديسمبر/كانون الأول 2005.

4 - **محور تركيز التمايز بين الجنسين:** سيضمن كل طرف في البرنامج تمثيل النساء في أنشطة البرنامج، وحصول النساء على فوائد ملائمة من منتجات البرنامج.

5 - **تأمين العاملين في البرنامج:** ستضمن الحكومة تأمين الموظفين الرئيسيين في البرنامج ضد الأخطار الصحية وأخطار الحوادث، بقدر ما يتفق ذلك مع الممارسات التجارية الصحيحة.

6 - **الإعفاء من الضرائب:** ستعفي الحكومة من الضرائب استيراد وشراء وتوريد جميع البضائع والخدمات الممولة من القرض. وستوضع قيمة هذه الإعفاءات في حساب الحكومة مقابل التزاماتها بتوفير أموال مناظرة للبرنامج.

7 - **ممارسات مكافحة الآفات:** ستضمن الحكومة، كجزء من المحافظة على ممارسات بيئية سليمة كما يطلب الصندوق، أن يكون لدى كل الوكالات المنفذة ممارسات ملائمة لمكافحة الآفات بموجب البرنامج، وتحقيقاً لهذه الغاية ستضمن الحكومة ألاّ يكون من بين المبيدات المستخدمة بموجب البرنامج أي مبيد ممنوع من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة الصحة العالمية.

8 - **الرصد:** سيكون أخصائي الرصد والتقييم والتخطيط في وحدة إدارة البرنامج مسؤولاً عن تعيين وإدارة نظام رصد البرنامج الذي سينظمه عنصر البرنامج وقائمة مؤشرات. وسيقدم موظفو وحدة إدارة البرنامج والأطراف في البرنامج تقارير فصلية إلى أخصائي الرصد والتقييم والتخطيط بشأن: (أ) أنشطة البرنامج التي اضطُلع بها في الفصل

ملحق

المنتهي (للتقارير الفصلية المنتظمة) وبصورة تراكمية على مدى السنة المالية المنصرمة (للتقارير السنوية)؛ (ب) جميع التحركات (الإيداع والسحب) من الحساب الخاص وحساب البرنامج التي أجريت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير؛ (ج) المشتريات المادية التي أجريت؛ (د) نتائج الرصد والتقييم. وسيقدم الأطراف في البرنامج تقاريرهم الفصلية إلى وحدة إدارة البرنامج في موعد لا يتأخر عن نهاية الشهر التالي للفصل المعني.

9 - تُحدَّدُ الإجراءات التالية باعتبارها شروطاً مسبقة لصرف الأموال من القرض:

(أ) لا يُسحب من حساب القرض أي مبلغ لنفقاتٍ بموجب البرنامج لأي سنة مالية حتى تقدَّم خطة العمل/الميزانية السنوية لتلك السنة إلى الصندوق والمؤسسة المتعاونة ويوافقا عليها.

(ب) لا يُسحب أي مبلغ لنفقات معدات ومواد لفروع المصرف الوطني للادخار والائتمان ووحدة التمويل الريفي حتى تقوم الحكومة حسب الأصول بما يلي:

(i) الموافقة على خطة التنمية المؤسسية للمصرف الوطني للادخار والائتمان على نحوٍ مرضٍ للصندوق؛

(ii) إتمام مبادلة الدين (البالغ نحو 5.3 مليارات كواشا زامبي) مع المصرف الوطني للادخار والائتمان؛

(iii) إعطاء 3.0 مليارات كواشا زامبي إلى المصرف الوطني للادخار والائتمان كرأسمال أَسْهُمي تراكمي لشراء مركبات (بما في ذلك الضرائب)؛

(iv) إعطاء الصندوق نسخة من مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة والمصرف الوطني للادخار والائتمان ومصرف زامبيا، التي تبين بالتفصيل مسؤوليات كل من الأطراف قبل امتثال المصرف الوطني للادخار والائتمان قانونَ الخدمات المصرفية والمالية.

(ج) لا يُسحب أي مبلغ لنفقات مرفق منح الخدمات المالية على سبيل المنح المقابلة للمؤسسات المشاركة حتى يوافق الصندوق حسب الأصول على دليل عمليات مرفق الابتكار والانتشار، بما في ذلك اتفاق نموذجي بين وحدة إدارة البرنامج والجهة المتلقية للمنحة؛

(د) لا يُسحب أي مبلغ لنفقاتِ مقدمي الخدمات لأجل مروجي إقامة مؤسسات مالية في المجتمعات المحلية ورسوم الإدارة التي يتقاضاها مصرف زامبيا للتنمية حتى يوافق الصندوق على دليل برنامج إقامة مؤسسات مالية في المجتمعات المحلية؛

(هـ) لا يسحب أي مبلغ لنفقاتٍ بشأن اعتمادات تراكمية حتى يوافق الصندوق على مسودة دليل العمليات لترتيبات تنفيذ عنصر مرفق الائتمان للإنتاج التعاقدي الصغير، وحتى يكون الصندوق قد تلقى نسخة

ملحق

موقعة من مذكرة التفاهم بين الحكومة ومصرف زامبيا للتنمية، التي تبين بالتفصيل مسؤوليات المصرف عن تنفيذ البرنامج.

10 - تحدد الإجراءات التالية باعتبارها شروطاً مسبقة لتفعيل اتفاق القرض:

(أ) أن يكون قد تم إعداد خطة العمل/الميزانية السنوية للسنة الأولى من سنوات البرنامج والموافقة عليها؛

(ب) أن تكون وحدة إدارة البرنامج قد أُنشئت حسب الأصول، بما في ذلك تعيين مدير البرنامج، والمراقب المالي، وأخصائي الرصد والتقييم والتخطيط، بمؤهلات وخبرة مرضية للصندوق؛

(ج) أن تكون الحكومة قد فتحت حسب الأصول الحسابات الخاصة وحساب البرنامج المركزي باسم البرنامج؛

(د) أن تكون اتفاقية القرض قد وُقِّعَت حسب الأصول وأن يكون توقيع الحكومة لها وأداؤها قد أُذِنَ بهما وصُدِّقَ عليهما حسب الأصول بكل الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة؛

(هـ) أن يكون الصندوق قد تلقى رأياً قانونياً صادراً عن المدعي العام – أو مستشار قانوني آخر يوافق عيه الصندوق – ومقبولاً لدى الصندوق شكلاً ومضموناً.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

ZAMBIA

Land area (km^2 thousand) 2002 1/	743	**GNI per capita (USD) 2002 1/**	340
Total population (million) 2002 1/	10.24	**GDP per capita growth (annual %) 2002 1/**	1.6
Population density (people per km^2) 2002 1/	14	**Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/**	22
Local currency	Kwacha (ZMK)	**Exchange rate: USD 1 =**	ZMK 4 700
Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	2.0	GDP (USD million) 2002 1/	3 697
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	39	Average annual rate of growth of GDP	
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	23	1982-1992	1.1
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	102	1992-2002	1.5
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	37		
		Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	% agriculture	22
Poor as % of total rural population 2/	n/a	% industry	26
Total labour force (million) 2002 1/	4.39	% manufacturing	12
Female labour force as % of total 2002 1/	45	% services	52
		Consumption 2002 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	12
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	79 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	84
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	20	Gross domestic savings (as % of GDP)	4
Nutrition		**Balance of Payments (USD million)**	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	n/a	Merchandise exports 2002 1/	970
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 1/	47 a/	Merchandise imports 2002 1/	1 270
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 1/	28 a/	Balance of merchandise trade	-300
		Current account balances (USD million)	
Health		before official transfers 2002 1/	-585 a/
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	6 a/	after official transfers 2002 1/	-553 a/
Physicians (per thousand people) 2002 1/	n/a	Foreign direct investment, net 2002 1/	122 a/
Population using improved water sources (%) 2002 3/	64 a/		
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	50-79	**Government Finance**	
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 3/	78 a/	Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2002 1/	n/a
		Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	n/a
Agriculture and Food		Total external debt (USD million) 2002 1/	5 969
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	14	Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	121
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	70 a/	Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	27
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	109		
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	1 413	Lending interest rate (%) 2002 1/	45
		Deposit interest rate (%) 2002 1/	23
Land Use			
Arable land as % of land area 2002 1/	7 a/		
Forest area as % of total land area 2002 1/	42 a/		
Irrigated land as % of cropland 2002 1/	1 a/		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators*, CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

PREVIOUS IFAD LOANS TO ZAMBIA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan Acronym	Approved Loan Amount	Disbursed Amount (%) as at 15 Sep 2004
Eastern Province Agricultural Development Project	World Bank: IBRD	World Bank: IBRD	I	22 Apr 81	11 Mar 82	30 Jun 88	L-I-66-ZA	SDR 9 000 000	100.00
North Western Province Area Development Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	14 Sep 82	03 Mar 83	31 Jul 92	L-I-104-ZA	SDR 11 950 000	100.00
Smallholder Services Rehabilitation Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	09 Sep 87	15 Apr 88	31 Dec 95	L-I-206-ZA	SDR 9 100 000	100.00
			HC	09 Sep 87	27 Apr 88	31 May 96	L-S-7-ZA	SDR 7 100 000	100.00
North Western Province Area Development Project Phase II	IFAD	UNOPS	HC	11 Dec 91	26 Jun 92	31 Dec 00	L-I-293-ZA	SDR 9 250 000	100.00
			HC	09 Sep 87	26 Jun 92	31 Dec 00	L-S-28-ZA	SDR 2 750 000	100.00
Southern Province Household Food Security Programme	IFAD	UNOPS	HC	05 Dec 94	28 Mar 95	30 Jun 03	L-I-368-ZM	SDR 10 400 000	95.11
Smallholder Irrigation and Water Use Programme	World Bank: IDA	UNOPS	HC	12 Apr 95	09 Apr 96	31 Dec 02	L-I-377-ZA	SDR 4 300 000	91.64
Forest Resource Management Project	IFAD	UNOPS	HC	09 Dec 99	26 Jun 02	31 Dec 08	L-I-520-ZM	SDR 9 150 000	30.00
Smallholder Enterprise and Marketing Programme	IFAD	IFAD	HC	09 Dec 99	07 Nov 00	30 Jun 08	L-I-521-ZM	SDR 11 550 000	39.45

LOGICAL FRAMEWORK

Objective Hierarchy	Target Indicators[2]	Monitoring Mechanisms and Sources	Assumptions
DEVELOPMENT GOAL Improved livelihoods of rural households	- Increase in social and productive assets of rural households - Reduction in child malnutrition prevalence (weight for age)	- Sample household surveys (baseline, mid-term, end of project) - Impact monitoring reports - Analysis of relevant government statistics	- Programme benefits are not offset by declining government services and social benefits - Health and economic impact of AIDS is reduced
OVERALL OBJECTIVE Increased use of sustainable financial services in rural areas	- Number of rural households financing consumption and productive activities with loans - Number of additional rural households using savings accounts or services	- Sample household surveys (baseline, mid-term, end of project)	- Government regulations and policies allow for the continued growth and stability of the financial sector - Stability in the macroeconomic climate allows for the continued viability of the financial sector
OUTCOMES 1. Rural households using expanded and sustainable community-based financial services	- Number of regular savers - Number of current borrowers	- Financial and loan portfolio records of CBFI, compiled by CBFI promoters - Quarterly monitoring reports by CBFI promoters to the PMU - Evaluation studies by PMU	- Internal technical capacity of CBFIs is sufficient to ensure viability without dependence on external assistance - Sufficient external credit is available to allow CBFIs to expand and graduate
2. Households, groups and enterprises in rural areas using banking services	- Number of low income rural households as active clients of NSCB	- Quarterly monitoring reports by NSCB to the PMU - Evaluation studies by PMU	- Government supports NSCB and meets its proposed financial obligations - An increasingly independent board eliminates the risk of political interference
3. Production by smallholders and other small-scale producers increased	- Number of new smallholders and other small-scale producers involved in new or intensified contract production schemes - Total volume and value of inputs procured during the period for smallholders and other small-scale producers by outgrower companies	- Quarterly monitoring reports by DBZ to the PMU - Records of producer credit disbursed by participating outgrower companies - Evaluation studies by PMU	- Government refrains from interference in agricultural input and output markets - Creation of an effective legal system including fast-track local courts - Marketing systems are in place to handle increased rural production
4. New financial products mainstreamed and additional services operating sustainably in rural areas	- Number of new rural products mainstreamed and additional clients reached - Portfolio at risk (>30 days) of borrowers using new services	- Evaluation studies by PMU	- Institutional capacity exists to mainstream piloted products
5. More conducive policy & institutional framework in place for rural finance	- Number of rural households actively using financial services - Number of viable rural financial service providers - Profits generated by financial institutions in rural areas	- Regular reports from the Rural Finance Unit - Evaluation studies by PMU	- MFNP makes the necessary commitment to develop rural finance and provides the budget and technical support for the effective operations of the RFU - Adequate counterpart funds available

[2] Where possible, indicators will be disaggregated by gender and by HIV/AIDS affected households.

Objective Hierarchy	Target Indicators[2]	Monitoring Mechanisms and Sources	Assumptions
OUTPUTS			
Development of Community-Based Financial Institutions			
1.1. New CBFIs established	- Number of CBFIs operating independently (>75%) - Number of new CBFIs established - On-time repayment rate (>90%) - Profit of CBFIs (positive) - Number of CBFIs audited on-time - Number of members (25,000) - Savings rate (USD 2/person/month) - Number of loans outstanding - Principal balance of loans outstanding	- Financial and loan portfolio records of CBFI, compiled by CBFI promoters - Quarterly monitoring reports by CBFI promoters to the PMU - Number of regular savers - Number of current borrowers	- Sufficient experienced CBFI promoters available to be contracted to support the targeted number of CBFIs
1.2. Existing CBFIs improved	- Number of CBFIs independently operating (>75%) - Number of existing CBFIs supported (300) - On-time repayment rate (>90%) - Profit of CBFIs (positive) - Number of CBFIs audited on-time audits - Number of members (5,000) - Savings rate (USD 2/person/month) - Number of loans outstanding - Principal balance of loans outstanding	- Financial and loan portfolio records of CBFI, compiled by CBFI promoters - Quarterly monitoring reports by CBFI promoters to the PMU	- Sufficient experienced CBFI promoters available to be contracted to support the targeted number of CBFIs - CBFI promoters are willing and able to support existing CBFIs
1.3. Knowledge and capacity of MFIs/NGOs increased	- Number of new studies produced and disseminated - CBFI promoters applying new methodologies	- Evaluation studies by PMU	
2. Promotion of Rural Banking Services			
2.1. NSCB well managed and financially viable	- Profitability of operations (reached in 2005, then gradually increasing) - Solvency as defined by BoZ (reached in 2005, then gradually improving) - Share of non-performing loans of portfolio (throughout the period, not more than 5%)	- Quarterly NSCB monitoring reports to PMU - Audited accounts and financial management reports of NSCB	- NSCB able to attract/maintain professional management and recruit well qualified personnel to staff its rural branches
2.2. Financial services by NSCB more readily available	- The number of operational NSCB branches, sub-branches and money windows (target by 2010: 84, covering a large majority of districts)	- Quarterly monitoring reports by NSCB to the PMU	- Sufficient demand for services in proposed rural branches

Objective Hierarchy	Target Indicators[2]	Monitoring Mechanisms and Sources	Assumptions
in rural areas	- The number and type of rural products and services developed and offered from rural branches - The volume of deposits and number of savings accounts (2010: USD 50 million, 260,000 accounts) - Total and rural portfolio growth (2010: total portfolio USD 30 million)	- Audited accounts and financial management reports of NSCB	- NSCB able to attract/maintain professional management and recruit well qualified personnel to staff its rural branches
Credit Facility for Contracted Small Scale Production			
3.1. DBZ operating as a viable management agency	- Number and volume of loans financed/repaid by the facility	- Quarterly monitoring reports by DBZ to PMU	- Commercial banks find the credit facility attractive
3.2. Outgrower companies accessing credit for smallholders and other small-scale producers	- Number of loans disbursed by the banks - Volume of loans disbursed by the banks - Recovery status and arrears position of the loans issued by banks to outgrower companies	- Quarterly monitoring reports by DBZ to the PMU	- Programme credit is used for intended purposes
Innovation and Outreach Facility			
4.1. New products successfully tested	- Number of tested new rural products assessed as successful - Number of additional clients reached by the new products	- I&O facility records	- Interest in the I&O facility by financial institutions
4.2. Additional financial services operating in new areas and vulnerable households participating	- Number and type of additional clients using newly established rural services - Total savings balance of the additional savers	- I&O facility records	- Interest in the I&O facility by financial institutions
Policy, Institutional and Management Support			
5.1. Rural finance unit operating effectively	- Rural finance strategy drafted and agreed (*indicating gender and HIV/AIDS provisions/sub-strategies*)	- Regular reports from the Rural Finance Unit	- Rural finance sub committee operational
5.2. Programme Management Unit operating effectively	- Projected results and impact being met on a timely basis - Projected disbursement rate being achieved	- Regular reports from the PMU	- Funds disbursed by IFAD in a timely manner - Review committee meets on a regular basis

PROGRAMME COSTS AND FINANCING

Table 1: Expenditure Accounts by Components – Base Costs (USD '000)

	Development of Community-Based Fin. Institutions	Promotion of Rural Banking Services	Credit Facility for Contracted Small Scale Production	Innovation and Outreach Facility	Policy, Institutional and Management Support	Total	Physical Contingencies	
							%	Amount
I. Investment Costs								
A. Civil Works	-	217	-	-	-	217	-	-
B. Vehicles	-	638	-	-	70	708	0.5	3
C. Equipment, Software and Material								
1. Equipment and Materials for New NSCB Branches	-	1 336	-	-	-	1 336	-	-
2. Other Equipment, Software and Material	-	1 064	-	-	60	1 124	0.3	3
Subtotal Equipment, Software and Material	-	2 400	-	-	60	2 460	0.1	3
D. Workshops	-	-	-	20	214	234	5.0	12
E. Technical Assistance and Training								
1. Local Technical Assistance and Training	100	191	-	75	1 540	1 906	-	-
2. International Technical Assistance	-	372	248	-	970	1 590	-	-
Subtotal Technical Assistance and Training	100	564	248	75	2 510	3 496	-	-
F. Matching Grants /a	-	-	-	1 400	-	1 400	-	-
G. Service Contracts /b	2 200	-	300	-	-	2 500	-	-
H. Onlending Funds	-	-	4 000	-	-	4 000	-	-
I. Government Debt Swap	-	1 128	-	-	-	1 128	-	-
Total Investment Costs	2 300	4 947	4 548	1 495	2 854	16 143	0.1	18
II. Recurrent Costs								
A. Allowances	-	-	-	-	101	101	-	-
B. Staff Remuneration	-	-	-	-	137	137	-	-
C. Operating & Maintenance	-	-	-	-	381	381	5.0	19
Total Recurrent Costs	-	-	-	-	619	619	3.1	19
Total Baseline Costs	2 300	4 947	4 548	1 495	3 473	16 762	0.2	37
Physical Contingencies	-	-	-	1	36	37	-	-
Price Contingencies	215	16	37	115	247	630	0.4	3
Total Programme Costs	2 515	4 963	4 585	1 611	3 756	17 429	0.2	40
Taxes	22	816	-	19	506	1 363	0.5	7
Foreign Exchange	22	1 448	258	322	1 605	3 655	0.3	11

PROGRAMME COSTS AND FINANCING

Table 2: Disbursement Accounts by Financiers (USD '000)

	IFAD		Financial Institutions		Beneficiaries		Government		Total		For.	(Excl.	Duties And
	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Exch.	Taxes)	Taxes
A. Civil Works for New NSCB Branches	184	85.0	-	-	-	-	33	15.0	217	1.2	-	184	33
B. Equipment, Software, Materials and Vehicles													
Equipment, Materials and Vehicles for New NSCB Branches	1 136	57.5	-	-	-	-	839	42.5	1 974	11.3	383	1 187	405
Other Equipment, Software, Materials and Vehicles	750	68.0	-	-	-	-	353	32.0	1 103	6.3	662	88	353
Subtotal Equipment, Software, Materials and Vehicles	1 886	61.3	-	-	-	-	1 192	38.7	3 078	17.7	1 045	1 275	758
C. Training, Workshops and Short-term TA	718	83.2	-	-	-	-	145	16.8	864	5.0	229	489	145
D. PMU Management Contract and Long-term TA	3 220	89.5	-	-	-	-	377	10.5	3 597	20.6	2 047	1 173	377
E. Matching Grants	1 078	71.4	431	28.6	-	-	-	-	1 509	8.7	302	1 207	-
F. Service Contracts	2 588	94.7	-	-	144	5.3	0	-	2 732	15.7	-	2 732	-
G. Onlending Funds	4 000	100.0	-	-	-	-	-	-	4 000	22.9	-	4 000	-
H. Government Debt Swap	-	-	-	-	-	-	1 128	100.0	1 128	6.5	-	1 128	-
I. Salaries, Allowances, Operating and Maintenance	136	44.7	-	-	-	-	169	55.3	305	1.8	31	223	50
Total Programme Costs	13 811	79.2	431	2.5	144	0.8	3 043	17.5	17 429	100.0	3 655	12 411	1 363

APPENDIX V

IMPLEMENTATION ARRANGEMENTS AND RESPONSIBILITIES

1. This Appendix provides some additional information about implementation arrangements for individual programme components.

Development of Community-Based Financial Institutions

2. Within the framework of terms of reference, the approach adopted will be based on those approaches that the tendering NGOs/MFIs have found to be most successful in Zambia. The service providers will be contracted following a transparent tender and selection process in which experienced NGOs and MFIs, or other suitably qualified contractors, will be shortlisted. The initial contracts will be for three years, with subsequent contracts based on performance. Field implementation will commence in the second half of the first programme year.

Promotion of Rural Banking Services

3. The NSCB will implement the component. Implementation will be based on two documents: (i) the Institutional Development Plan; and (ii) the MoU between NSCB and BoZ.

4. **Institutional Development Plan**. An Institutional Development Plan (IDP) prepared by NSCB has been reviewed by BoZ and MFNP and comments and recommendations have been incorporated. A final version approved by NSCB's management is available. The IDP will be the base document for implementation of the component. It also sets out NSCB's objectives and details how performance will be monitored. Specifically, it covers:

a) the planned expansion of bank branches, sub-branches and money windows in rural areas specifying the phasing and locations though 2010;
b) the recapitalization of the bank by: (i) the government debt swap of ZMK 5.3 billion by the end of 2004; (ii) a government cash injection of ZMK 5.8 billion in 2005, to be inscribed in the 2005 government budge, with the funds transferred to NSCB by 30 June 2005; and (iii) additional capital resources made available through IFAD financing in 2005 and 2006, totalling ZMK 10.4 billion equivalent;
c) continued growth in savings so that NSCB will not require funds from wholesale sources and on the assets side expansion of the loan portfolio from 13% of deposits in 2003 to 60% of incremental annual savings, plus continued growth in guaranteed employment loans with ZMK 7.5 billion as an annual target;
d) installation and operation of a new MIS/accounting system by mid-2005; and
e) sale of NSCB building in Lusaka by the end of 2006.

5. **Memorandum of Understanding**. The BoZ will prepare a draft MoU to be signed between NSCB and BoZ. The MoU will spell out the responsibilities of the NSCB during the period before it comes fully under the Banking and Financial Services Act (BFSA). The intention is to harmonize procedures with those of the BFSA. Included will be a requirement that NSCB has a professional board operating without political influences and that NSCB meets full prudential requirements like commercial banks operating under the BFSA.

Credit Facility for Contracted Small Scale Production

6. An Operations Manual laying out terms and framework conditions, procedures and criteria is being prepared by DBZ.

7. **Start-up**. At programme start-up, a MoU will be signed between MFNP and DBZ detailing the rights and obligations of DBZ as the management agent of the RFP credit facility. The MoU will outline the tasks of DBZ in the operation of the facility and define the method for calculating DBZ's management fee. It will also refer to the planned process that will take place to convert the initial 'agency arrangement' to an on-lending agreement (with DBZ assuming the on-lending responsibility and thus bearing the risk), in the event the scheme success and the institutional strength of DBZ as assessed during the Mid Term Review justifies a change of this type.

8. At the beginning of implementation, DBZ, with assistance from the technical advisor within DBZ and the Programme Manager of the PMU, will make the potential implementation partners and borrowers aware of the availability of the facility. First, DBZ will organise a round of negotiations with the commercial banks, inform them about the rules and conditions of the scheme and solicit their interest to participate. DBZ will review the financial condition of the interested commercial banks and with the support of the BoZ's assessment of the banks, select those that qualify to participate. With each of the participating banks, DBZ will sign a Framework Lending Contract defining the rules and conditions of the financing arrangements as detailed in the Operations Manual. The financing of each sub-loan to will fall under this Framework Lending Contract.

9. DBZ will also organise a national start-up workshop for agro-marketing and processing companies and other related organisations and programmes to inform them about the facility. The aim will be to inform the potential market of the benefits that the new financing window could provide to companies aiming at the intensification and expansion of existing or establishment of new operations for contracted small-scale production. During programme implementation, DBZ and the Facilitator will be in continuous contact with the potential borrowers to keep the market well informed about the improved business opportunities created by the new financing window. An especially important area for this proactive work will be to assist in linking the numerous rural marketing and business support programmes that are working with smallholders with such agro-companies that could, with the funding from the new credit window, expand their operations into areas where these programmes are training farmers' groups and associations.

10. Based on the Operations Manual, DBZ will provide participating commercial banks with guidelines on how to operate the scheme. As onlending will largely follow the standard lending practices of each commercial bank they are likely to find that using the RFP credit line will be relatively straightforward. However, each participating bank shall assign one person to be responsible for the facility operations in the bank, as previous experience has shown that without this arrangement, commitment by the commercial banks to this type of credit windows can be difficult to sustain. Companies involved in contracted small-scale production could apply for loans from any of the participating commercial banks. As the banks will carry the full credit risk on the loans, they will evaluate the applications using their standard criteria when assessing the project viability and risk and when defining the terms and conditions and collateral requirements. If the review process leads to a positive decision by the commercial bank, it will approve the loan on the condition that it will be refinanced from a RFP credit line facility. As the commercial banks carry the full credit risk, the main task of DBZ will be to verify that the proposed project fulfils the key eligibility criteria of the scheme and is aimed at intensification or expansion of small-scale contracted production.

11. **Interest Rate Structure**. The interest rate structure will reflect both the developments in the macro-economic situation in the country and various factors internal to the scheme. The commercial banks will be provided with a borrowing rate that will allow them a sufficient interest rate spread to adequately hedge against possible loan defaults in their on-lending operations and will provide an incentive for the commercial banks to get involved financing smallholder-based production activities.

12. Loans will be available both in USD and in local currency. When the commercial banks borrow from the facility, the interest rate for their USD loans will be 1%-1½%. At August 2004 rates, they

will lend the USD funds to companies at 6%-7%. It has been confirmed by commercial banks that the resulting spread (5% to 5.5%) provide adequate incentive to participate in the scheme and sufficient compensation for their operational costs and credit risk. The interest rates for local currency-based lending will be determined at programme start-up. During programme implementation, the appropriateness of the lending rates will be periodically reviewed. Based on their interactions with commercial banks, and to reflect changes in the financial market, adjustments in interest rates will be made. Any change in interest rates will be approved by the Quarterly Review Committee.

13. **Use and Eligibility**. The question of limits and loan exposure for borrowing companies will be detailed in the Operations Manual. The main guideline for use of the RFP credit line financing will be that the projects financed lead to an expansion or intensification of smallholder-based contracted production activities. The intention is to provide stability to the financing of such activities by stressing the long-term development perspective that the credit facility provides for participating companies. One of the crucial tasks of DBZ will be to monitor the progress of each financed outgrower operation and critically assess the impact they have on the intensification of the activities of participating small-scale producers and on the expansion of contract farming schemes. The results of these on-going field visits and reviews will determine whether financed companies qualify for follow-on loans under the facility.

Innovation and Outreach Facility

14. The Facility will be administered by the PMU, which will:

a) develop the working practices and procedures for the Facility and document them in a detailed Operations Manual, including developing the criteria for reviewing and approving/rejecting the proposals;
b) actively promote the Innovation and Outreach Facility and its services among financial sector stakeholders;
c) provide direct support and/or organise required external resources to assist the financial sector operators in the preparation of proposals for support from the Facility;
d) review the proposals against the agreed criteria and present them with recommendations of approval or rejection to an I&O Screening Committee;
e) perform the functions of contract management and accounting; and
f) actively follow-up/monitor the progress in the implementation of the assisted projects/ activities.

15. **Operations Manual and Approval Criteria**. This manual will be the reference document for the PMU in managing the Facility. It will be developed by the PMU at the beginning of the programme and discussed in an open forum with the main stakeholders – the prospective financial intermediaries. During this session the detailed criteria for reviewing and approving/rejecting proposals by the Facility will be discussed and a draft version of the criteria agreed. The Operations Manual will be approved by the Quarterly Review Committee. For those activities eligible for support under the Facility aimed at developing **innovative financial products** and their delivery mechanisms, criteria will be included to ensure that the applicants could demonstrate that:

a) the products/projects have a clear rural relevance;
b) they are innovative in their conception or geographic/social application;
c) each product will have the potential to respond to the demand of a large number of rural clients;
d) the delivery of the product has the potential to become profitable in the foreseeable future; and

e) the applicant has the intention and capacity to carry out the project and to integrate a successfully tested product into its mainstream operations.

16. For proposals to be considered for eligibility that aim to **increase the outreach of the financial institutions** in rural areas, the following information will be needed:

a) a comprehensive business plan for the proposed expansion, including a detailed budget and cash flow projections for the proposed investment;
b) realistic calculations showing that operational sustainability could be reached in the foreseeable future in the new areas of operation;
c) evidence of the rural dimension of the expansion (area coverage, clientele profiles, etc.);
d) detailed reports on the investing institution's operational and financial status using standard accounting, financial and performance indicators of the industry; and
e) information on potential commitments of additional financial and technical support to the expansion plan, from own resources or from other sources.

17. For the special window for vulnerable clients, it will be necessary in addition to demonstrate that the products/services are targeted clearly at identifiable and particularly vulnerable sections of the rural population and that the submitting financial institution has the capacity to work effectively with such clients and include them in their regular operations if the project is successful.

18. **Screening Committee and Application Approval Process**. An I&O Screening Committee will be set up at the beginning of the programme. It will consist of: representatives of the MFNP, the Association of Microfinance Institutions of Zambia, the Zambian Bankers Association, and two additional persons to be appointed by the Committee who have an in-depth knowledge of the sector. The Committee will meet at least quarterly to review applications against the agreed criteria. Upon approval, a contract will be prepared between the PMU and the recipient and funding made available in tranches based on implementation performance and achievement of targets detailed in the contract.

Policy, Institutional and Management Support

19. For the management of the **Support for Rural Finance** sub-component, the PMU together with MFNP will identify potential candidates for the Rural Finance Unit (RFU) once the loan has been signed so as to allow time to find the appropriate high-level officers and ensure that they will be able to work with the PMU after the programme has been launched. They will work as an integral part of the PMU for the first few years as the strategic framework for rural finance is being developed and the follow-up actions to implement the agreed policy initiatives are developed. The work involves organization of policy user response dialogues and a Rural Finance Forum. During the first year, one responsibility of the unit will be to establish working relationships with the main government partners, including BoZ, MACO and other ministries concerned. The work of the unit will be closely aligned with that of the FSDP and the work of the Rural Finance Sub-Committee and the other committees involved in the definition, elaboration and execution of policies for the financial sector.

20. The key to the effectiveness of the second sub-component, **Programme Management**, is the PMU. The PMU with contracted staff will be established within MFNP.

ORGANIZATIONAL CHART